

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩١٣ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مخايء عامة على هيئة بدرومات بشوارع
الجنينة قسم للبان بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة
والاستيلاء على الأرض اللازمة بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة
العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة
بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مخايء عامة
على هيئة بدرومات بشوارع الجنينة قسم للبان بمحافظة الاسكندرية -
يستفاد بها في إقامة مساكن اقتصادية عليها مستقبلا .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ
هذا المشروع الموضح مساحتها وحدودها واسم مالكيها بالمذكرة والرسم
المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (١٢ يولي سنة ١٩٧١)

أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩١٣ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مخايء عامة على هيئة بدرومات بشوارع الجنينة
قسم للبان بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على
الأرض اللازمة بطريق التنفيذ المباشر .

وافق مجلس محافظة الاسكندرية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٢
على مشروع إنشاء مخايء عامة على هيئة بدرومات تحمل التعلية لأربعة
أدوار من ابيار يستفاد بها مستقبلا في إقامة مساكن اقتصادية .

وقد وقع الاختيار على الأرض اللازمة لهذا الغرض بشوارع الجنينة قسم
اللبان بمحافظة الاسكندرية وتبلغ مساحتها ١٤٢٠ مترا مربعا تقريبا مملوكة
لشركة الاسكندرية للتبريد ملوثة باللون الأصفر على الرسم المرافق ، وهي
عبارة عن أرض فضاء .

هذا ولم توافق الشركة المالكة على نزع الملكية وليس لها أملاك
أخرى بدائرة المحافظة .

ويبلغ التعويض اللازم عن نزع الملكية ٨٥٢٠ جنيها (فقط ثمانية
آلاف وخمسة وعشرون جنيها لا غير) وهو معتمد ضمن قرض الإسكان
لعام ١٩٧٠/١٩٧١

ونظرا لما لهذا المشروع من أهمية خاصة تقتضى سرعة تنفيذه -
فقد أعد مشروع القرار اللازم في هذا الصدد باعتبار المشروع سالف الذكر
من أعمال المنفعة العامة متضمنا النص على الاستيلاء على الأرض اللازمة
له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويقشرف وزير الإسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق -
برجاء في حالة الموافقة التفضل بإصداره .

وزير الإسكان والمرافق

مهندس : على السيد محمد

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٧١

بشأن مشروع الصوت والضوء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الثقافة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء صندوق تمويل
مشروعات الآثار والمتاحف ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٢٨ لسنة ١٩٧١

بتعيين عضو بمجمع البحوث الإسلامية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يسلمها والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد مكافأة أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد الأستاذ / عبد الحليم عيسى أبو النصر عضواً بمجمع البحوث الإسلامية .

مادة ٢ - على وزير الأوقاف وشئون الأزهر تنفيذ هذا القرار ما صدر به من مرسوم الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٩١ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٧١) أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٤٠ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير إدارى (أ) من الفئة الأولى بشركة النصر للكياويات الدوائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / محمد راغب محمود مديراً إدارياً (أ) من الفئة الأولى بشركة النصر للكياويات الدوائية .

مادة ٢ - على وزير الصحة تنفيذ هذا القرار ما

صدر به من مرسوم الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٩١ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٧١) أنور السادات

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧٤ لسنة ١٩٦٩ بضم قطاع الآثار إلى وزارة الثقافة ؛

قرر :

مادة ١ - تحل المؤسسة العامة لصندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف محل وزارة الثقافة في إدارة مشروع الصوت والضوء ، كما تحل محلها في تعاقباتها والتزاماتها ومسئولياتها وحقوقها لدى القير بالنسبة لأعمال مشروع الصوت والضوء .

وتؤول إلى المؤسسة المشار إليها الأموال والموجودات والالتزامات المتعلقة بهذا المشروع ويصدر وزير الخزانة قراراً بتشكيل لجنة لتقييم هذه الأموال والموجودات بعد أخذ رأى وزير الثقافة وعلى اللجنة أن تراعى في التقييم القواعد التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

ويتقل إلى ميزانية المؤسسة ما يخص لها من وظائف واعتمادات وزارة الثقافة والتي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير وذلك بالاتفاق مع وزارة الخزانة .

مادة ٢ - يتقل العاملون بإدارة الصوت والضوء بدرجاتهم وبمجالتهم الوظيفية إلى المؤسسة المشار إليها .

مادة ٣ - يستمر العمل بالنظم واللوائح والقرارات السارية في شأن إدارة مشروع الصوت والضوء والعاملين بها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار وذلك إلى أن يضع مجلس إدارة المؤسسة ما يحل محلها بما يتلاءم مع طبيعة نشاطها دون التقيد بالقواعد المعمول بها في الحكومة .

مادة ٤ - تدخل الإيرادات الناتجة عن مشروع الصوت والضوء ضمن إيرادات صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف على أن يخصص الصافي منها للتبوض بمشروعات الصوت والضوء القائمة حالياً والمستقبلية وفقاً لما يقرره مجلس إدارة الصندوق .

مادة ٥ - يضم إلى عضوية مجلس إدارة صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف الواردة في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه مدير عام مشروع الصوت والضوء .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

وعلى وزيرى الثقافة والخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ما

صدر به من مرسوم الجمهورية في ٢ رجب سنة ١٣٩١ (٢٣ أغسطس سنة ١٩٧١) أنور السادات